

## التراث العربي

### المخطوط بين ماضيه وحاضره

د. جورج ميخائيل كرجاج

تعرف البشرية ، عبر تاريخها القديم ، أمة غنية بانتاجها المخطوط ، وشغوفة بالعلم والمعرفة ، وحريصة على اقتناء الكتب مثلما عرفت أمة العرب . فقد قدمت هذه الأمة من المعارف والعلوم والفنون ، من خلال مصنفاتها الغزيرة ، ما يدعو فعلا الى العجب والاعجاب ، ويلقي على كواهل الجيل العربي المعاصر مسؤوليات ضخمة حيال احياء هذه المصنفات ، فهل تساعد هذه الكواهل فيما بينها لتنهض بتلك المسؤوليات ، أم تظل متناحرة متنافرة أو مهملة سادرة ، فتترك ثروة الأجداد تتكفن أكثر فأكثر بغبار الاهمال ، وتندثر بدثار النسيان ، وتندثر تحت عوادي الزمان والانسان ؟

قد يبدو من المفيد والمثير معاً أن نكشف عن بريق تلك الثروة المخطوطة الهائلة ، ليرى الكثيرون قيمة تلك الثروة ومدى الجهد والجلد والوقت الذي صرفه المصنفون العرب القدامى في سبيل تحقيقها . وليتحسسوا جيداً مدى التقصير والاهمال وسوء المعاملة التي لقيها ويلقاها التراث العربي المخطوط على أيدي وارثيه .

يقدر المشتغلون بالتراث عدد المخطوطات بحوالي ثلاثة ملايين مخطوطة متبقية حتى الآن من أصل بضعة ملايين كتبها العرب منذ لجوئهم الى التدوين في القرن الهجري الأول وحتى بعيد ظهور الطباعة .

واننا نتساءل مع الدكتور صلاح الدين المنجد : كم يكون عدد المصنفات العربية المخطوطة لو وصلت الينا كاملة قبل الفتن والثورات والحروب ، وقبل الجهل الذي أصابنا بضعة قرون ؟ ان لدينا اليوم ثلاثة ملايين مخطوطة يمكننا أن نسقط مليوناً منها

على أنه مكرر ، فقد يوجد من الكتاب نسختان أو عشر نسخ \* ويمكننا أن نسقط مليوناً آخر على أنه ذو قيمة ضئيلة ، لا أصالة فيه قائم على النقل من الكتب التي ألغت من قبل \* يبقى عندنا مليون كتاب فيها خلاصة الحضارة العربية في مختلف ألوانها ووجوهها ، من القرن الثامن إلى السابع عشر . هل تستطيعون أن تتصوروا كم يقدم هذا المليون من المخطوطات من الأفكار لو قدم كل كتاب فكرة واحدة أصيلة لكان لدينا مليون فكرة وهذا شيء ضخم

ان تقديرنا لعدد المخطوطات هو ، بالطبع ، تقدير غير دقيق تماماً ، والعاملون في حقل التحقيق ونشر الكتب مختلفون في عدد المخطوطات العربية الباقية ، لكن هذا العدد لا ينقص عن المليونين ، وليس بمقدور أحد حتى الآن أن يحدده . تعدد مطابقتها أو ملاصقتها للواقع ، لأن هذه المخطوطات لم تفهرس جميعاً ، فهناك الكثير من مكتبات العالم لم تفهرس فيها المخطوطات العربية ، وهناك مكتبات المساجد والأديرة والمكتبات الخاصة التي تضم مخطوطات عربية لا يعرف مددها ، لذلك فالتقدير يغتفر إلى الخطأ ، وهو بالتالي يستدعي القيام بمثل هذا الاخطاء الشامل ، تنظف هذه أجهزة ممكنة على صعيد الكفاءة والامكانيات

وأما نسبة ما طبع من مخطوطات عربية فلم تتعد « جزءاً من عشر مجموعته » كما يقول البعض ، وهي على قول البعض الآخر : « ضئيلة جداً بالقياس إلى عدد المخطوطات » . والحقيقة أن الحديث في هذا المجال لا يمكن أن يوسي ثماراً . لأن المخطوطات مجهولة العدد ، وكذلك المطبوعات ، فكفا أن التقصير والاهمال حاصلان في احصاء المخطوطات فهما أيضاً حاصلان في احصاء المطبوعات

ومع ما لفهرسة المخطوطات من أهمية بالغة في تحديد حجم تلك المخطوطات وفي تحديد أماكنها وفي تسهيل عمل المحققين . وفي جنب نشر مخطوطات لا تستند إلى جميع نسخها ومع ما لفهرسة المطبوعات من دور فعال في معرفة المخطوطات المطبوعة ، تجنباً لتكرار نشر المخطوطات غير مرة وخاصة إذا كان النشر متسلماً بالذوق والأمانة ومتبعاً أصول التحقيق وقواعد النشر ، فإن عملية احياء التراث يجب أن تستمر ، والكنوز الدفينة يجب أن ترى النور دون أن يقف عدم فهرسة المخطوطات والمطبوعات عائقاً مانعاً أمام المحققين ، بالرغم من المتاعب والمحاذير . ولو كانت للعرب خطة تتسم بالمنهجية والتنسيق المتكامل لوضعوا سلم أولويات للوسائل الواجب اعتمادها توصلاً إلى نشر التراث العربي المخطوط ، فبدوا بفهرسة المخطوطات العربية فهرسة مركزية بمعنى أن هذه الفهرسة تزود المحقق بجميع المعلومات التفصيلية الخاصة بكل مخطوطه ( عنوان المخطوطه ، اسم المؤلف ، عدد نسخ المخطوطه ، أماكن وجود كل منها ، أرقام تصنيفها ، اسم ناسخ كل منها ، تاريخ النسخ ١٠٠٠ ) تلي ذلك فهرسة المخطوطات العربية المطبوعة فهرسة مركزية أيضاً تزود المحقق بالمعلومات الكافية عن كل مخطوطه مطبوعة ( اسم المحقق أو المحققين ، مكان وتاريخ الطبع ، رقم الطبعة ) . وهكذا لا يقدم المحقق على تحقيق المخطوط إذا عرف أن غيره سبقه إلى تحقيقه

تحقيقاً علمياً أو اذا عرف أيضاً أن هناك نسخاً خطية أخرى للمخطوط غير تلك التي يعرفها أو هي بين يديه . وبهذا ، لا تظهر كتب محققة غير مرة وفي غير بلد عربي أو أجنبي ، ولا يهدر الجهد والوقت سدى ، كذلك ، لا يضطر المحقق الى أن يعيد تحقيق الكتاب مرة ثانية اذا فوجيء بظهور نسخ خطية اضافية على جانب كبير من الأهمية ، وان حدث ذلك فسيكون نادراً بفضل توفر الفهرسة المركزية للمخطوطات العربية التي من شأنها ارشاده الى أماكن جميع النسخ ، باستثناء النسخ التي يملكها أفراد يسكتون عن ذكرها ، ولا تظهر الا تحت ظروف وسوانح .

ان نشر المخطوطات لا يمكن أن يكون علمياً وموضع ثقة الا اذا اعتمد المحقق الأصول والقواعد المتبعة في التحقيق والنشر . لأن استبدال حروف المطبعة بحروف الناسخ لا يعني اطلاقاً أن الناشر كان أميناً على نص المؤلف ، ويبدو وهم الناشر في ذلك من خلال ما يمكن أن يقحمه الناسخ من كلام دخيل على نص المؤلف أو من خلال ما يسقطه من كلام المؤلف أو من خلال ما يشوهه الناسخ من كلمات كان يقرأها على غير حقيقتها أو كان يستبدل أخرى بها ظناً منه أنه يحسن النص ، أو تعمد أمنه في الاساءة الى النص تبعاً لموقفه من المؤلف في الإيجاب أو السلب .

أما تاريخ بدء التحقيق عند العرب فاختلف الباحثون في تحديده ، ويغلب الظن أن تكون محاولاته الأولى قد بدأت في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر أو العشرين . ويبدو أن اختلافهم مآله الى تباين نظريتهم الى مفهومهم لعنى النشر أو التحقيق . فاذا انحصر معنى النشر في تحويل مخطوط الى مطبوع ، فزمن نشر المخطوطات من هذه الزاوية لازم ظهور الطباعة العربية في المشرق العربي ( أول مطبعة عربية ظهرت في حلب سنة ١٧٠٢ م . وفي لبنان سنة ١٧٣٣ م . وفي مصر سنة ١٨٢١ م . وفي العراق وفلسطين سنة ١٨٣٠ م . ) واذا كان النشر يعني تصحيح الأخطاء الاملائية وشرح الغوامض من المعاني واعتماد النسخة الواحدة لمخطوط متعددة النسخات فزمن نشر التراث العربي يعود الى القرن التاسع عشر ، واذا كان المقصود اتباع القواعد العلمية الدقيقة في التحقيق ، كما عرفها الغرب ومعظم المستشرقين وبعض المحققين العرب فزمن النشر يكون منذ أوائل هذا القرن .

وأما عملية طبع الكتب قبل هذا القرن ، فلا تستحق تسميتها «محاولات نشر أو تحقيق» ، لأنها في الواقع تفتقر الى الحد الأدنى من أصول النشر ، وما طبع قبل هذا القرن هو بحاجة الى تحقيق ، وهو ، مع ذلك ، يعد خطوة لا مفر منها لأي تراث ، ولا شك في أن حافز تلك الخطوة وما أعقبها من محاولات نشر كان ظهور الطباعة .

وحركة احياء التراث العربي المبنية على أسس ومبادئ علمية بدأت بفهرسة الكثير من المخطوطات العربية على أيد لبنانية ، كما بدأت بتحقيق ونشر بعض هذه المخطوطات على أيد لبنانية أيضاً ، ومن أبرز من عمل على نشر التراث العربي نشر أعلاماً موثقاً الأب لويس شيخو الذي حقق

على سبيل المثال : « تهذيب الألفاظ » لابن السكيت ، « والبلغة في شذور اللغة » و« حماسة البحتري » و « شرح ديوان النخساء » . ومن البارزين أيضاً الأب أنطون صالحاني الذي نشر كتاب « تاريخ مختصر الدول » لابن العبري ، و « ديوان الأخطل » وغيرهما من النفائس العربية القديمة . ومن الذين صرفوا حياتهم لحياء العربية ونصرة تراثها الأب انستاس ماري الكرمللي الذي ولد في بكفيا ببلبنان ، وعاش في العراق حيث وهب نفسه لخدمة اللغة العربية وآدابها القديمة .

أما في مصر فيرجع الفضل في اتخاذ الخطوة الأولى في التحقيق والنشر إلى أحمد زكي ياشا الذي حقق كتاب « أنساب الغيل » وكتاب « الأصنام » لابن الكلبي ، فكان عمله هذا فاتحة تقدم لجهة تقديم النص وضبطه والتعليق عليه وشرح غامضه والحاق الفهارس التحليلية به ، واستخدام علامات الترقيم الحديثة .

بعد ذلك توالى تحقيق الكتب التراثية في مختلف الأقطار العربية ، وخاصة في مصر والعراق وسوريا ولبنان والكويت . وكان توالي ظهور الكتب المحققة على مستويين : مستوى أفراد ، ومستوى هيئات خاصة وعامة .

وهنا ، نشير إلى أن مبادرة الباحثين الأفراد في مجال التحقيق كانت أسبق من مبادرة اللجان أو المجالس أو الهيئات الخاصة والعامة . وهذا الأمر أصبح مسلماً به في أكثر من مجال ، فرأينا أن معظم المخطوطات تحقق على صعيد أفراد ، حتى برزت أسماء كثيرة من المحققين ، لكن هذه الأسماء ما لبثت أن دخلت في إطار لجان ومجامع علمية ومجالس أدبية ، وهذا أمر طبيعي ، لكن الأسماء ظلت أكثر شهرة من الهيئات ، وارتبط تاريخ التحقيق بأسماء أعلام المحققين أكثر من ارتباطه بأسماء المجامع والمجالس واللجان والهيئات .

لكن هؤلاء المحققين لم يطبقوا أصول التحقيق العلمي تطبيقاً دقيقاً ، فقد تجاوزوا كثيراً من هذه الأصول على صعيد النقد الداخلي والنقد الخارجي للمخطوط .

أما حركة التحقيق والنشر على مستوى الهيئات فقد تمثلت فيما قامت به دار الكتب المصرية من نشر أمهات الكتب العربية وموسوعات التراث . وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن هذه الدار أنشئت سنة ١٨٧٠ م . وتأسست المكتبة فيها سنة ١٨٧٦ م .

وفي مصر أيضاً أسهمت عدة هيئات بحركة إحياء التراث ، فنشرت وزارة الثقافة ( مركز تحقيق التراث ) مخطوطات هامة ، وشارك المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في هذه الحركة ، فأنشأت لجنة إحياء التراث الإسلامي التي قامت بنشر عدد من كتب تراث الإسلام ، كما شاركت في عملية نشر المخطوطات لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ويضاف إلى جميع هذه الهيئات المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة والمجلس الأعلى للفنون والآداب ، وأخيراً معهد المخطوطات العربية الذي أنشأته جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤ ، وقد استهل هذا المعهد أعماله بوضع بطاقات للمخطوطات المنوى تصويرها ، وأعقب ذلك



تصوير المخطوطات في كل من سوريا ولبنان ومصر عام ١٩٤٧ - وفي العام التالي جرى تصويرها يقرب من ٣٠٠٠ مخطوط ، وفهرسة ١٥٠٠٠ مخطوط من ١٧ مكتبة خارج الأقطار العربية ، واستمرت عمليات التصوير حتى أصبحت مكتبة معهد المخطوطات تضم ٢٥ ألف مخطوط ميكروفيلم

ومن أطرف ما ذكر عن نشاط المعهد ازاء ما هو مطلوب ما قاله الدكتور عبدالوهاب أبو النور في مجلة « الدارة » السعودية ( عدد ١ سنة ٥ ص ١٩٦ ) : « وقد أنشئ المعهد منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً ، وتمكن من تصوير ما يقرب من ١٨ ألف من المخطوطات ، ورغم أن هذه حصيلة طيبة ، إذ يقف المعهد في الميدان وحده تقريبا ، إلا أن هذا العدد لا يذكر بالمقارنة مع عدد المخطوطات العربية في العالم ، وهو يقارب المليونين يرى غيره أن العدد يقارب الثلاثة ملايين ) ، ولو استمر المعهد على هذا المعدل فإنه يحتاج لاتمام العمل كله الى أكثر من ثلاثة آلاف سنة .

وفي مجال ذكر الهيئات التي أسهمت في التحقيق والنشر المعهد العلمي الفرنسي بدمشق ووزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي السورية ( احياء التراث القديم ) ووزارة الاعلام العراقية ودائرة المطبوعات والنشر الكويتية وأخيراً الجامعات والمجامع العلمية العربية . لكن هذه الهيئات جميعها ما تزال مقصرة جداً عن الحد الأدنى المطلوب . لأن كتل المخطوطات الواجب تحقيقها تستدعي تجنيد طاقات هائلة وتستوجب النشاط المكثف وليس العمل المتراخي ، على الرغم لما نشرته من الكتب ومن مجلات تعنى بشؤون التحقيق والنشر .

أما دور النشر فقد قام تعاملها مع المخطوطات والمحققين ولا يزال قائماً على مبادئ تجارية في معظم الأحيان لعل لأصلق ما ذكر عن هذه الدور وعن أصحابها ما قالته الدكتورة بنت الشاطيء « وأكثر تراثنا الأدبي ما تزال ذخائر مخطوطاته مبعثرة في شتى أنحاء الدنيا وأكثر ما نشره الناشر من كان في طبقات تجارية سقيمة غير محققة ، يرفض المنهج اعتماده أساساً للدرس ، وليست من الوثائق المعتمدة »

لكن هذه الدور لم تكن تنشر الكتب على مستوى واحد من التحقيق والتوثيق ، فثمة السمين ، وثمة الغث ، وهناك المحقق المشغول ، وهناك السقيم التجاري المشجون بالأخطاء والتصنيف والتعريف

ولما شعر المحققون العياري على التراث أن نشر المخطوطات يتم على غير نهج موحد ، وأن كثيراً من المحققين لا يعرفون تماماً أصول التحقيق ومبادئه فيقعون عن حسن نية في أخطاء كثيرة عبر جائره بادروا الى وضع قواعد وأصول للتحقيق ، وهم يحدون في ذلك حذو المستشرقين الذين سبقوهم في نشر الكثير من أمهات الكتب العربية نشرأ علمياً دقيقاً . وفيما يلي موجز لمحاولات وضع تلك القواعد والأصول



سنة ١٩٤٤ تحدث الدكتور محمد مندور بايجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسيكية في مقالين ظهرا في مجلة الثقافة ( العددان ٢٧٧ و ٢٨٠ ) ثم نشرهما في كتابه « في الميزان الجديد » .

سنة ١٩٤٩ أصدرت وزارة المعارف المصرية قراراً بتشكيل لجنة من العلماء لنشر كتاب « الشفاء » لابن سينا ، وقد رسمت هذه اللجنة منهج هذا النشر ، وأشرفت على تنفيذه .  
سنة ١٩٥١ كلف المجمع العلمي العربي بدمشق لجنة من العلماء ، لوضع قواعد عامة تتبع في تحقيق مجلدات تاريخ ابن عساكر .

سنة ١٩٥٣ نشر الدكتور عبد المنعم ماجد كتابه « مقدمة لدراسة التاريخ الاسلامي » عقد فيه فصلا عن تحقيق النص القديم .

سنة ١٩٥٤ نشر الأستاذ عبد السلام محمد هارون كتيباً يقع في ٩٣ صفحة دون نماذج الخط والفهارس ، وهو بعنوان : « تحقيق النصوص ونشرها » قال فيه مؤلفه أنه « ثمرة كفاح طويل وجهاد صادق ، وتجارب طال عليها المدى في نشر النصوص القديمة » .

سنة ١٩٥٥ نشر الدكتور صلاح الدين المنجد مقالا عن « قواعد تحقيق المخطوطات » في مجلة معهد المخطوطات العربية ( مجلد ٢ جزء ٢ سنة ١٩٥٥ ص ٣١٧ - ٣٣٧ ) ثم ظهر هذا المقال في كتيب مستقل مؤلف من ٣٠ صفحة .

سنة ١٩٦٩ قام الدكتور محمد حمدي البكري باعداد ونشر محاضرات المستشرق براجستراس الذي ألقاها بجامعة القاهرة خلال فترة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بعنوان « أصول نقد النصوص ونشر الكتب » .

سنة ١٩٧٠ عالج الدكتور علي جواد الطاهر مبادئ التحقيق في كتابه « منهج البحث الأدبي » .

سنة ١٩٧١ تناولت الدكتورة بنت الشاطيء مبادئ التحقيق في كتابها « مقدمة في المنهج » .

سنة ١٩٧٢ عقد الدكتور شوقي ضيف فصلا عن توثيق النصوص وتحقيقها في كتابه « البحث الأدبي » .

سنة ١٩٧٢ عقد الدكتور نور الدين عتر فصلا عن التحقيق في كتابه « منهج النقد في علوم الحديث » .

سنة ١٩٧٤ نشر محمد علي الحسيني ضمن كتابه « دراسات وتحقيقات » أمالي المرحوم الدكتور مصطفى جواد في أصول التحقيق .

سنة ١٩٧٥ نشر الدكتوران نوري حمودي القيسي وسامي مكي العاني كتابهما ، وهو بعنوان « منهج تحقيق النصوص ونشرها » .

سنة ١٩٧٧ عقد الدكتور عبدالرحمن عميرة باباً لتحقيق المخطوطات في كتابه «أضواء على البحث والمصادر» \*

سنة ١٩٧٧ نشر الدكتور محمد طه الحاجري مقالا في مجلة «عالم الفكر» الكويتية (مجلد ٨ ، عدد ١) بعنوان «تحقيق التراث: تاريخاً ومنهجاً» \*

سنة ١٩٧٩ نشر أحمد الجندي مقالا في «المجلة العربية» السعودية ، بعنوان «تحقيق التراث» \*

سنة ١٩٧٩ نشر الدكتور عبدالوهاب أبو النور مقالا في مجلة «الدار» السعودية عدد ١ سنة ٥ بعنوان «قضية التراث» \*

سنة ١٩٨٠ ألقى الدكتور حسين نصار بحثاً بعنوان «منهج تحقيق التراث العربي وقواعد نشره» في الندوة الأولى عن التراث التي عقدت في القاهرة \*

سنة ١٩٨٢ نشر الدكتور بشار عواد معروف كتيباً بعنوان «ضبط النص والتعليق عليه» \*

سنة ١٩٨٢ نشر الدكتور عبدالهادي الفضلي كتاباً بعنوان «تحقيق التراث» نشرته مكتبة العلم بجدة ، السعودية \*

وأخيراً يجب أن نشير الى أن المستشرقين بلاشير وسوناجيه أخرجوا كتيباً بالفرنسية بعنوان «قواعد لنشر النصوص وترجمتها» وذلك سنة ١٩٤٥ ولم يترجم الى العربية حتى اليوم مع أنه مخصص للمخطوطات العربية بالذات \*

وقد كان لي نصيب متواضع في هذا المجال ، اذ وضعت كتاباً سنة ١٩٨١ بعنوان «المخطوطات العربية: تاريخها وأصول تحقيقها» يقع في ٦٢٠ صفحة وهو قيد الطبع حالياً \*

ان جميع هذه المحاولات الدائبة لوضع مبادئ وقواعد للتحقيق لم تتوصل الى خلق تيار ضاغط على جميع المحققين ليجروا في مجراه ، اذ أن نشر المخطوطات لا يزال يتم حالياً وفق ما يرتئيه كل محقق ، فالاختلاف في المنهج بين محقق ومحقق قائم ، والجديّة والجلد والتروي والتجرد والتقصي والحدز والشك والتدقيق والتثبت والتمكن من اللغة في مختلف علومها ، والاطلاع الواسع العميق، وسائر الصفات الواجب توفرها في المحقق تتفاوت بين المحققين، ويتفاوت بالتالي مستوى التحقيق بين كتاب وآخر ، وحتى في الكتاب الواحد اذا حققه أكثر من محقق \*

ان وضع قواعد التحقيق وأساليب النشر يعني العمل على انشاء علم التحقيق واعطائه الاستقلالية المميزة له عن سائر العلوم مع استمرار خاصيته في الارتباط الوثيق بتلك العلوم \*

وتوضيحاً لهذا العلم ، نورد التحديد العام المتواضع عليه بين جمهور المحققين فنقول :  
ان التحقيق علم وفن يراد بهما اخراج النص المراد نشره كما وضعه مؤلفه تماماً وارتضاه  
لنفسه نهائياً ، دون التعليقات والشروح المثبتة على هوامش النص . والكتاب المحقق : هو  
الذي صح عنوانه ، واسم مؤلفه ، ونسبة الكتاب اليه ، وكان متنه مطابقاً للصورة التي  
تركها مؤلفه أو أقرب ما يكون اليها (Constitutus textus) .

ولا يخفى ان بلوغ جميع هذه الغايات أو الحقائق يتطلب الكثير من المعارف والخبرات ،  
ويستوجب تعمقاً وتفهماً دقيقين لمبادئ التحقيق وأصول النشر ، فعسى المحققين يتسلحون بكل  
ذلك ، لينقلوا الى العالم العربي والعالم كله ذخائر التراث العربي بأمانة وموضوعية  
يفرضهما العلم والحق .

بيروت في ١٠/١٠/١٩٨٤

د. جورج ميخائيل كرباج

أستاذ الأدب العربي في الجامعة اللبنانية

يقيم معهد التراث العلمي العربي في جامعة حلب  
وبالتعاون مع محافظة الرقة  
المؤتمر السنوي التاسع لتاريخ العلوم عند العرب  
ويحتفل خلال انعقاد المؤتمر بمرور عشرة قرون  
على وفاة العالم العربي الرقي  
أبي عبد الله البتاني  
يومي الأربعاء والخميس ٢٤ - ٢٥ نيسان ١٩٨٥ م  
في مدينة الرقة